مراحل الحركات الاجتماعية

يتفق المختصون في الحركات الاجتماعية على أنها لا تتم بصورة مفاجئة، بل تمر عبر مراحل متتالية، وأن هذه المراحل قد تقصر وقد تطول، ولكل مرحلة خصائصها وصفاتها ونشاطها، وقد قسم المختصون مراحل الحركات الاجتماعية على عدة تقسيمات، منها:

١. المرحلة التلقائية: وفيها قليل من التنظيم الواضح، وتكون الأدوار والأهداف فيها أولية غير متبلورة وغير واضحة.

٢. مرحلة التنظيم الواضح: تتحدد فيها الأدوار، ويتضح فيها تقسيم العمل وتتبلور الأهداف وتتضح وتتبنى فيها وسائل وأساليب معينة لتحقيق تلك الأهداف، وتظهر فيها القيادة وتكون عقائدها وأيديولوجياتها واضحة[١].

وقد قسم «جيروم ديفس Jerome Davis» مراحل الحركات الاجتماعية كما يأتي:

(تبدأ الحركة بوجود حاجة محسوسة لدى الأفراد يعبرون عنها أمام بعضهم البعض، ومن ثم التحريض والتحضيض، والإثارة والدعاية، فالشعور الاجتماعي بالحاجة ومن ثم التنظيم، فالمرحلة المؤسسية «التي تتميز بتمخض الحركة عن تكوين مؤسسات لها» ومن ثم نشأة وظهور الوجه المكتبي لهذا التنظيم المؤسسي «Bureaucratization» ومن بعدها جمود هذا التنظيم وعدم مرونته)[٢].

---

(١) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص٣٧-٣٨.

(٢) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص٣٨.

أما «داوسون، وكيتز Dawson and Gettys» فينظرون إلى الحركة على أنها تمر بأربع مراحل، تبدأ بالقلق الاجتماعي والاضطراب وعدم الاستقرار، ثم مرحلة الهياج الجمعي، ثم المرحلة الشكلية، وتنتهي بالمرحلة المؤسسية، ويتفق بلومر G.H. Blumer مع داوسون Dawson بأن حدوث حالة مهيجة ومفزعة أو حدوث اتجاهات حضارية جديدة تبعث على القلق الاجتماعي الذي هو أساس في الحركات الاجتماعية(١).

وهناك من المختصين من يرى أن الحركات الاجتماعية غالبا تمر بثلاث مراحل أساسية، هي:

١. ظهور فكر جديد وقدرته على الانتشار.
٢. هذا الفكر يلاقي تأييدا وحشدا اجتماعيا.
٣. تغيير الواقع والإسهام في تغييره.

ولكل مرحلة من هذه المراحل برامج وفعاليات تسهم في تحقيق أهداف الحركة(٢).

وقد مرت الحركة الاجتماعية في الأنبار فيما سمي بـ«ساحة العزة والكرامة» في الرمادي على الطريق الدولي، مرت بمراحل تميزت كل مرحلة من هذه المراحل بخصائص معينة وأساليب مختلفة، ويمكن إجمال هذه المراحل ميدانيا بالآتي:

١. المرحلة التلقائية العفوية:

التي تجسدت في بداية الاعتصامات والمظاهرات، وذلك بعد صلاة أول جمعة من حادثة اعتقال حماية وزير المالية «المحسوب على المذهب السني» وقد حشد لهذه المظاهرات والاعتصامات بعض علماء الدين، وبعض رجال العشائر.

---

(١) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص٣٩.

(٢) إبراهيم البيومي غانم، مصدر سابق، ص٢.

وفي اليوم الثاني من حادثة اعتقال حماية وزير المالية هدد «أحمد أبو ريشة» وهو أحد رؤساء العشائر في الأنبار، هدد الحكومة بالعصيان المدني أو الاعتذار للوزير وإطلاق سراح المعتقلين من حماية الوزير.

وحصل رد فعل آخر، وهو الدعوة التي وجهها النائب صالح المطلك لنواب «العراقية» ووزرائها بالانسحاب من العملية السياسية في حال عدم استجابة المالكي لمبادرته التي أطلقها لنزع فتيل الأزمة.

وفي هذه الأثناء قطع مئات الأفراد الطريق الدولي احتجاجا على الحادثة، وتبع ذلك مظاهرات في الفلوجة مؤيدة لوزير المالية وسط إجراءات أمنية مشددة، وفي الأسبوع نفسه نصب المتظاهرون خياما على الطريق الدولي، وعلماء الدين والأهالي يقررون إغلاق المساجد يوم الجمعة وإقامة صلاة موحدة على الخط السريع، والصلاة الموحدة في الجمع في كل مدينة وقضاء في المحافظة تضامنا مع المحتجين، وقد اتسمت هذه المرحلة بالعاطفية.

٢. مرحلة القلق:

وقد تميزت هذه المرحلة بالتحريض والإثارة التي تمثلت في انضمام وزير المالية للمتظاهرين، وفي الوقت نفسه قام نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بزيارة ساحة الاعتصام في الرمادي إلا أنه قوبل بالطرد من الساحة عندما قام المحتجون برميه بالحجارة مع السب والشتم.

وفي هذه الأثناء هددت أمانة مجلس الوزراء مجالس المحافظات التي تدعو إلى العصيان المدني بالملاحقة القانونية، واستمرت عمليات التحريض والإثارة بشكل يعبر عن الهيجان والقلق عندما تدخل بعض السياسيين بشكل كبير بشأن المحتجين منددين بالحكومة، ومطالبين بتحقيق مطالب المحتجين، ومن أبرز السياسيين رئيس مجلس النواب العراقي والنائب حيدر الملا وأعضاء من الحزب الإسلامي.

واستمرت مرحلة القلق والهياج، ولاسيما عندما وصف رئيس الوزراء نوري المالكي المظاهرات بـ«الفقاعة» وشعارات المحتجين بـ«النتنة» وتبعها تحذير من مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي يرأسه رئيس الوزراء بوجود مجموعات إرهابية تخطط لاستهداف المتظاهرين في الأنبار، وكذلك اتهم رئيس الوزراء دولا خارجية بالتدخل في شؤون العراق.

وفي هذه المرحلة أيضا اتهم رئيس الوزراء المتظاهرين والمعتصمين بأنهم تلقوا أموالا لغرض القيام والاستمرار بالمظاهرات وتزداد الإثارة والقلق والهياج عندما أقدمت الحكومة على غلق الحدود مع الأردن عبر منفذ «طريبيل» الحدودي، مما أثر على الوضع الاقتصادي بالمحافظة، وقد اتهم المتظاهرون هذا الإجراء بأنه عملية ضرب مصالح المواطنين في المحافظة، وعدوها انتقاما جماعيا منهم.

وقد استخدمت الحكومة سياسة «جر الأذن» بتخويف وتهديد واعتقال المتظاهرين البارزين الذين لهم حضور قوي في ساحات الاعتصام وظهور مؤثر في الإعلام عبر القنوات الفضائية وغيرها، إذ اتهمت الحكومة باغتيال شيخ عشائر الجبور المؤيد للمظاهرات، واغتيال نائب في الفلوجة من مؤيدي المظاهرات، وتبعها اعتقال عضو في اللجان التنسيقية لساحة اعتصام الرمادي، ثم عمليات دهم منازل عدد من المتظاهرين البارزين في ساحات الاعتصام، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر منزلي «اللافي» و«الزين» في الرمادي.

وفي جمعة «لا تراجع» صعدت الحكومة عملية الهياج والقلق والإثارة عندما قام الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين في الفلوجة، مما أدى إلى استشهاد عشرة من المتظاهرين وجرح أكثر من خمسين آخرين، وحصلت حادثة قريبة من ساحة الاعتصام في الرمادي زادت من مرحلة الهياج والقلق والإثارة وهي مقتل خمسة جنود اتهمت الحكومة متظاهري ساحة الاعتصام بقتلهم، إلا أن المحتجين سارعوا باستنكار الفعل وعدوه عملا إجراميا، مؤكدين أنهم أبرياء من هذه الحادثة المأساوية، ثم توالت

عمليات ومراحل الهياج والإثارة والتحريض والقلق وبلغت ذروتها في حادثة اقتحام ساحة الاعتصام في الحويجة «كركوك»، التي راح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، وكانت الحكومة متهمة بالتعمد في هذه الحادثة، كما يعتقد المحتجون في الرمادي والحويجة والمحافظات الست المنتفضة.

وبعدها التصعيد الخطير الذي عمل على نمو مراحل القلق والهياج والتوتر والتحريض المتمثل بالاعتداء على جامع سارية في ديالى، وقتل عدد من المصلين، إذ عدّ المحتجون هذه الحادثة مقصودة من قبل المليشيات التي تدعمها الحكومة ضد أهل السنة.

وفي هذه المرحلة شاركت وفود عدة من مختلف أنحاء العراق للتضامن، مع مطالب المحتجين ومنها المحافظات المنتفضة مع الأنبار التي سميت بالمحافظات الست المنتفضة «بغداد، كركوك، صلاح الدين، نينوى، ديالى»، وكذلك وفود من مجالس عشائر الجنوب، ولاسيما من البصرة وذي قار ووفود من كردستان العراق، ومشاركة الصدر في الصلاة في جمعة موحدة في جامع الكيلاني في بغداد، وحذرت هذه الوفود من جعل ساحات الاعتصام دعوة للطائفية، وثغرة تنفذ من خلالها التدخلات الخارجية التي تسيء للمتظاهرين وللبلد بشكل عام.

كما ساد في هذه المرحلة القلق ولاسيما بعد التدخلات العسكرية، والقمع لحسم مطالب المتظاهرين السلمية من الحكومة، ومنها تحذيرات عدد من النواب منهم النائب أحمد الجلبي ورجل الدين مقتدى الصدر وقادة إقليم كوردستان.

٣. مرحلة التنظيم:

سوء التنظيم من أهم سمات الاحتجاجات التي حدثت في الأنبار التي أسهمت بشكل فعال في تشتيت وبعثرة مطالب المحتجين، إذ اتضح أن المحتجين يفتقدون في تنظيمهم إلى الآتي:

١. لم تكن هناك أدوار محددة وواضحة لا من القياديين الرئيسيين ولا من أشباه القياديين(*)، ولا من المحتجين الحقيقيين(**).
٢. تقسيم العمل كان غير مدروس وغير محدد، ولا يقوم على أساس الخبرة أو الكفاءة، وإنما على أساس عشائري وفوضوي.
٣. عدم وضوح الأهداف، ولاسيما عند القياديين، إذ ظهرت فجوة ما بين المطالب الحقيقية للمحتجين وما بين أحداث الحركة، إذ استغلت الحركة لمصالح اتضح فيما بعد منها العشائرية ومنها الطائفية، وكان القادة يريدون الوصول إلى هذه الأهداف عبر قضية المحتجين، أي قضاء مصالح شخصية وفئوية على حساب قضية المحتجين.
٤. الأساليب المتلونة: كانت أساليب المحتجين –ولاسيما القياديين– متلونة عبر أوقات ومراحل الاحتجاجات، وكانت تعبر عن ردود أفعال عاطفية بشكل واضح، فقد بدأت الأساليب سلمية من خلال الخطابات ومن خلال الممارسات الفعلية للمحتجين، إلا أنها تلونت أكثر من مرة بالممارسات العنيفة عبر التهديد والوعيد، ولاسيما عندما تستفز الحكومة المتظاهرين، وقد نجحت الحكومة في استخدام هذا الأسلوب أكثر من مرة، مما جعلها تسلخ الوجه الحقيقي للمحتجين وتلبسه وجها آخر، فمن المعروف أن الاحتجاجات سلمية ذات مطالب مشروعة، هدفها رفع الظلم والاضطهاد، لكن الحكومة استطاعت أن تبتز

---

[*] نقصد بأشباه القياديين: اللجان التنسيقية التي تبلورت من اجتماعات ومؤتمرات ولقاءات مع البارزين والقياديين في ساحة الاعتصام في الرمادي والتي تمثلت في اختيار أشخاص معينين من كل قضاء أو مدينة يمثلون مدنهم في الساحة، وهم أغلبهم من علماء الدين ذوي الخبرات القليلة، وبعض رجال العشائر، وكان دورهم غير فعال.

[**] نقصد بالمحتجين الحقيقيين المواطنين أصحاب القضية الذين لا تربطهم أي مصالح شخصية مع الحكومة أو مع أي طرف آخر، وكان احتجاجهم نابعا من إحساسهم بالظلم والاضطهاد.

المتظاهرين وقيادتهم عبر ردود أفعال غير مدروسة، مما أدى إلى انفعال القياديين في تصريحاتهم وخطبهم، فتلونت الأساليب ولو ظاهريا بأسلوب العنف.

٥. انعدام الأيديولوجية الواضحة للقياديين، مما سهل على الحكومة إضعاف المتظاهرين، وشق صف القياديين فيما بينهم.

٦. تعدد القيادة، وسوء إدارتها للاحتجاج: لم تكن قيادة المحتجين منظمة كي يمكنها الوصول بهم إلى حركة اجتماعية واضحة، وقد تعددت قيادات الأنبار وظهر ضعف التنظيم وقلة الخبرة في قيادة الحركات لجميع هؤلاء القادة، فقد كانت القيادة موزعة ما بين:

أ. رؤساء العشائر.

ب. علماء الدين.

ج. السياسيين.

فضلا عن قيادات خفية كانت تعمل على تنظيم الاحتجاجات، لكنها فشلت في أداء التنظيم، وأهم هذه القيادات بعض الأحزاب مثل جماعات من حزب البعث المنحل، وجماعات من بعض الأحزاب الدينية، وبعض المتنفذين من أصحاب رؤوس الأموال.

١. الوقت:

اتضح أن عامل الوقت مهم جدا في كسب المناورات السياسية وإطفاء وتذويب المطالب، وقد عملت الحكومة على هذا العامل بنجاح، وكسبت الوقت، وحققت أهدافها في تضييع المطالب المشروعة، ولاسيما عندما لجأت الحكومة إلى مبدأ وألعوبة «فرق تسد» الذي استغلته بشكل ناجح ومؤثر، اتضحت آثاره بشكل واضح على الاحتجاجات، وبالوقت الذي كانت الحكومة ذكية في هذا المجال، إلا أنها كانت رعناء في سياستها، إذ كان من الممكن تنفيذ المطالب أو جزء كبير منها وإرضاء المحتجين، إلا أنها أغفلت تحقيق ذلك، وبالمقابل كان المحتجون، وأخص منهم بالذكر القيادات

التي كانت تتكلم باسمهم، كانوا لا يملكون الخبرة في السياسة، وغير مثقفين في أغلب الأحيان حول برنامج خاص لقيادة الاحتجاجات، مما سهل على الحكومة التعامل ببرود وتسويف المطالب عن طريق عامل الوقت الذي أنجب الفرقاء من القيادات المحسوبة على أهل الأنبار خاصة، مما أشعل نار الفتنة بينهم، وقد انتقلت روح الفرقاء من القياديين إلى العشائر نفسها، مما خلف عشائر وقيادات منقسمة على نفسها، قسم مع الحكومة وقسم ضدها، وقسم مع المحتجين تارة ومع الحكومة تارة أخرى، مما خلق حالة من الشك وعدم الثقة بين المتظاهرين والمحتجين بصورة عامة وبين قياداتهم.

٢. فشل صناعة المرجعية الدينية:

حاول المحتجون كما حاول قياديوهم استغلال عامل الدين لرص وتوحيد صفوف المحتجين وإثارتهم وإعطاء الشرعية الدينية للمحتجين ومطالبهم، ولاسيما بعد إقرار برنامج صلاة الجمع الموحدة في ساحة الاعتصام، وفي مساجد وجوامع مدن المحافظة، وبذلك ظهرت الفتاوى والبيانات والخطابات التي تدعو إلى شرعية الاحتجاجات وتحميل الحكومة ذنب المظالم التي حصلت، وقد استعان المحتجون ببعض علماء الدين الذين لهم سمعة وشهرة طيبة في المذهب السني وفي المحافظة خاصة، فلجأوا إليهم لتقوية وتوحيد صفوفهم والثبات على مطالبهم، حتى أن عالم الدين الشيخ الدكتور عبد الملك السعدي استدعي إلى ساحة الاعتصام من الأردن، وحضر لتقوية عزيمة ومعنوية المتظاهرين، وأصدر عددا من البيانات والفتاوى التي تخص مطالب المحتجين، ونصائح للحكومة، وبالمثل قام بعض علماء الدين بنفس الاتجاه، ومنهم من صار ناطقا رسميا للمحتجين.

وأراد المحتجون بذلك تقليد المذهب الشيعي في صنع وإيجاد مرجعية دينية تجمع شملهم وتوحد مطالبهم، وتدافع عن حقوقهم، وتسير تحت لوائها، حتى أن هذه المرجعية كان يراد لها أن تضم جميع المذهب السني، ولاسيما في المحافظات الست المنتفضة، إلا أن هذه الصناعة فشلت لأسباب كان أبرزها:

١. عدم الاقتناع والاتفاق على شخصيات هذه المرجعية، وعدم الانصياع لها بشكل طوعي ملزم، كما هو في مراجع المذهب الشيعي.
٢. قلة خبرة الأشخاص الذين كان يتوقع أن يكونوا مرجعية دينية، ولا سيما في مجال القيادة والمناورة السياسية.
٣. عدم استقرار هؤلاء الأشخاص المفترض بهم أن يكونوا المرجعية، على مبدأ ثابت بخصوص الاعتصامات، فقد كانت تصرفاتهم غير مستقرة في الثبات والاستمرار مع المحتجين، لذلك فشلت صناعة المرجعية الدينية السنية.

وخلال هذه المراحل، حدثت إسهامات تنظيمية متنوعة، تتمثل في[*]:

- افتتاح عدد من الصفحات على الفيس بوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، تهدف إلى تغطية فعاليات المعتصمين المحتجين، وتمثل وسيلة لاستمرار الاحتجاجات، وقد كانت هذه الصفحات غير منظمة بشكل مهني؛ لأنها كانت طوعية غير مخطط لها، قام بها شباب متطوع منهم طلبة الجامعات ومنهم المصورون وغيرهم ممن يجيد استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- في يوم ٢٠١٢/١٢/٢٣ مجلس علماء العراق في محافظة الأنبار يعلن العصيان المدني في كافة المؤسسات الحكومية والدوائر والجامعات، مطالبا بتغيير الحكومة الحالية، وقد لاقى هذا الإعلان تطبيقا كبيرا في المحافظة، ولاسيما من المحتجين.
- في يوم ٢٠١٢/١٢/٢٩ تم إغلاق الطريق الدولي بين بغداد–عمان وفي اليوم نفسه دعا المتظاهرون الجيش إلى عدم الانحياز للحكومة الطائفية كما صرح

[*] للمزيد انظر: مجلة الرائد، الأعداد ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦.

المحتجـون، وفـي اليـوم نفسـه أيضـا انضـم وزيـر الماليـة رافـع العيسـاوي للمتظاهرين، واستنكر المادة (٤/ إرهاب).

- ٢٠١٢/١٢/٣٠ متظاهرو الأنبار يرفضون التفاوض مع وزير الدفاع وكالة «سعدون الدليمي» الذي وصل إلى المحافظة لإيجاد حلول مناسبة وإنهاء التظاهرات.
- ٢٠١٢/١٢/٣٠ الدكتور عبد الملك السعدي يصل ساحة الاعتصام في الرمادي ويؤكد أن المتظاهرين ليسوا طائفيين «رفض الطائفية».
- ٢٠١٣/٥/٢ معتصمو الأنبار يرحبون بالدكتور عبد الملك السعدي ممثلا للحراك، ويرفضون التعامل مع السياسيين الحاليين.
- ٢٠١٣/٥/١٣ الدكتور عبد الملك السعدي يوجه بتشكيل لجنة للتفاوض مع رئيس الوزراء.
- ٢٠١٣/٥/١٩ معتصمو الفلوجة[*] يتخلون عن مبادرة الدكتور عبد الملك السعدي.
- ٢٠١٣/٥/٢١ الدكتور عبد الملك السعدي يؤكد استمرار الاعتصامات.
- ٢٠١٣/٧/١٦ معتصمو الأنبار يؤكدون فشل التفاوض مع الحكومة، ويدعون إلى تدويل قضيتهم.
- ٢٠١٣/١٠/٥ محافظ الأنبار ينقل لرئيس الوزراء نوري المالكي مطالب المعتصمين ورئيس الوزراء يبدي استعداده لتنفيذ المطالب المشروعة منها.

---

[*] عندما نذكر معتصمي الفلوجة، وكذلك أحداث المحافظات الخمسة التي انضمت إلى معتصمي الأنبار على الرغم من أن الدراسة الميدانية على اعتصامات الرمادي، وذلك للترابط العضوي بينهما.

- تلى ذلك تأزم الوضع، ودخول المرحلة الحرجة بتدخل الجيش والتلويح بالحسم العسكري، وإنذار المعتصمين برفع الخيام وإنهاء الصلاة الموحدة الذي قوبل بانشقاق العشائر فيما بينهم، فبعض العشائر أرادت استمرار العصيان وعدم رفع الخيام، وبعضها رحب بفكرة رفع الخيام على أن يستجاب لمطالب المعتصمين.